

الى اللسكن فيها عايد الى ما والموصول مع صلته مجرور والمجولة  
 ضافة كراهية اليه وذكر الفاعل متروك تقديره كما ههنا ما فيها  
**من الاشياء** هي التي كقولنا واقتال عند الكسائي وعند سيبويه  
 اصلا شيئا على وزن فعله وكجاء واستكبر هو اجتماع الهمزة بين  
 بينهما الف نقلوا الهمزة الاولى الصلة موضع الفاء فصارت  
 اشياء عايدت افاء فعلي الاول منفرد وعلى الثاني غير منفرد  
 وهو مجرور بين الجاء والجرور في محل نصب على الحال من اللز  
 صول وهو على المفعول **المعاودة** اسم مفعول من الاعادة مجرور  
 وعلى التثنية صفة الاشياء والكلام فيها كالكلام في اللطيفة و  
**على ان** شرط النصب المفعول له ثلثة الاول ان يكون فعلا عا  
 على الفعل للعلل والثاني ان يكون مصدرا والثالث ان يكون مقارنا  
 للفعل للعلل في الضام وان لم يوجد واحد هذه الشروط  
 يكون مجرورا بالتمام في جميعها كوازم الزاير لفقدان الشرط  
 الاول فان المجرور فعل المتكبر والاكرام فعل المنى طب وهو جمل  
 المسين لفقدان الشرط الثاني فانه السمن ليس بمصدر ك  
 جت الوبخ في صمتك بز يد المس لفقدان الشرط الثالث  
 ويجوز ولية هذا ان شاء الله تعالى والى ان الشرط **الثاني**  
 فعلا شرط وهو من الافعال الناقصة واسم مستتر فيه عايد  
 الى الاستمارة **لا تخلوا** فعل مضارع منفي بجزاء الشرط وهو

منسوب اليه لا يدخله كان والشرط مع فعله وجزا لاجل  
 شرطية متعلقة عنها معنى الشرطية موضع الحال من الاشياء  
 وهي في معنى المفعول لانتها عبارة عن الماء والموصول في كراهية ما  
 فيها وهو مفعول كراهية تامل ويجوز تحقيق هذه السلسلة في  
 بحث الحال من الامادة مجرورة بين متعلق بلا تخليا فاستصفت  
 فعل فاعل والمجولة معطوفة على استطلت **منها** والهاء مجرورة  
 المجرور عايد الى الكتب الثلثة متعلقة باستصفت **هذا** اسم  
 من الاسماء المتشاركة مبني على التثنية لا السكون لشبهه بالجر  
 ف من حيث الاحتياج لا الشار اليه كما ان الحرف ههنا حجة  
 الى متعلقها لكن محله ههنا النصب المفعول استصفت **منه**  
 منسوب لانه صفة هذا فيكون تابع المبنى وتابع المبنى تابع محله  
**ونفيت** معطوفة استصفت **عن** حرف جر مجرور به  
 متعلق بنفيت والتسوية فيه عوض عن الضم اليه اي عن كل واحد  
**منها** اي من الكتب الثلثة ما مصدرية **مكرر** فعل ماض والظهور  
 فيه عايد اليه وهو تقدير المصدر ما مفعول نفيت اي نفيت  
 عن كل واحد منها تارة ولا يجوز ان يكون ما موصولة لانه  
 يلزم ان يكون المنفي التكرار في نفس المسئلة المتكررة وهو  
 غير جائز لانه المراد في التكرار دون النفي المتكرر ولو حكم بجمل  
 ونفيها اليه في الكتب مشتملة لهذه المسئلة المتكررة وهو عوض